www.mecsj.com\ar

الحماية القانونية للبيئة

دراسة مقارنة بين القانون السعودي والقانون الدولي

الاسم : د. ايناس الزهراني
المسمى الوظيفي : أستاذ مساعد / جامعة الامير سلطان كلية القانون
الدوله : المملكه العربيه السعوديه - الرياض

ملخص

تحتل القضايا البيئية اهمية كبيرة في المملكة العربية السعودية حيث تتولى هيئة العامة للارصاد و حماية البيئة ادارة و تنفيذ القوانين و الانظمة التي تتعلق في البيئة و حمايتها من التلوث، في ضوء ذلك تم اعداد هذه الدراسة لتعرف على مفهوم البيئة و عناصرها و مكوناتها و انواعها، كما تهدف الى التعرف على القانون البيئي المطبق في المملكة العربية السعودية و القانون العام الدولي لحماية البيئة، و لتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الادبيات و الحقائق القانونية التي تتعلق بحماية البيئة، و اظهرت نتائج الدراسة ان هناك قصور في تنفيذ القانون السعودي فيما يتعلق بحماية البيئة، حيث يوجد العديد من الانتهاكات و الجرائم التي تحدث من قبل الافراد و المؤسسات تجاه البيئة. و في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بضرورة تطبيق عقوبات رادعة تجاه من المعتدين على البيئة، بالاضافة الى الاهتمام بعقد الندوات و الدورات التي تعرف بمفهوم البيئة و اهمية حمايتها لتقليل من التلوث البيئي و اثاره التي تعود بالضرر على الانسان.

كلمات مفتاحية: البيئة، حماية البيئة، القانون الدولي، القانون السعودي، التلوث، الحياة.

Abstract

Environmental issues are of great importance in the Kingdom of Saudi Arabia where the General Authority for Meteorology and Environmental Protection administers and implements laws and regulations related to the environment and protecting it against pollution. In light of this, a study was prepared on the concept of the environment, its components, components and types, It also aims to identify the environmental law applied in the Kingdom of Saudi Arabia and the International Public Law for the Protection of the Environment, To achieve the objectives of the study, the analytical descriptive method was used by reviewing the legal literature and facts related to the protection of the environment. The results of the study showed that there is a lack of implementation of the Saudi law regarding the protection of the environment, where there are many violations and crimes committed by individuals and institutions towards the environment. In the light of the previous findings, the study recommends the use of deterrent penalties against aggressors in the environment, in addition to the importance of holding seminars and courses known as the concept of the environment and the importance of protecting them to reduce environmental pollution. And their effects that cause harm to humans.

مقدمة

البيئة هي كل ما يحيط بالانسان من كائنات اخرى كالحيوان والنبات و العديد من العناصر الاخرى التي تساهم في استدامة الحياة على الارض كالهواء و الماء، اما القانون فهو ظاهرة اجتماعية وليدة واقع الحياة االجتماعية فهو بالضرورة يتأثر بالبيئة التي ينشأ من خلالها ويتعامل معها وهو يحاول تنظيم أنشطة الافراد و علاقتهم مع البيئة سواء كانت أنشطة إيجابية باالستفادة من البيئة وما تقدمه من موارد طبيعية، أو أنشطة سلبية تتعلق بالعدوان على البيئة وبتدمير مواردها و الاخلال بتوازنها و أنظمتها الايكولوجية والتوازن الطبيعي بين عناصرها التكوينية. (الشريف، 2015)

والواقع أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد اهتماماً متزايداً في حماية البيئة لدى الأفراد و المؤسسات للحفاظ على البيئة، و ذلك نتيجة للتزايد و تكرار المشكلات و المخاطر البيئية، و ما يرافقها من تهديدات للانسان و الطبيعة، و لان الافراد اصبحو مدركين الى ان اي مساس بالبيئة لا تنحصر اثاره على مجال معين، بل تمتد الى مجالات عديده. وقد انعقدت المؤتمرات والاتفاقيات الإقليمية والدولية الداعية للحفاظ على بيئة نقية صالحة للاستعمال البشري. (عطوان، 2017)

و لان ظاهرة التلوث تعد من الظواهر المقترنة بالتقدم التكنولوجي، فقد عملت الدول المتقدمه على اتهام الدول النامية بمسؤوليتها تجاه مشكلات التلوث في البيئة، اما الدول النامية فقد اتهمت الدول الصناعية بالتنصل من مسؤوليتها تجاه ذلك و طالبتها بتقديم المساعدات، في محاولة لتفادي اثار التهديد البيئي التي تجاوزت الحدود الاقليمية و السياسية للدول. (امبارك، 2017)

حماية البيئة هي مسألة ذات أهمية داخلية لكل بلد تقريبًا ، كما أنها لا تقل اهمية بالبعد الدولي. ويرجع ذلك إلى أن الأنشطة التي تلوث البيئة أو تضر بها في دولة معينة ، عادة ما تميل إلى نتائج عكسية على دول أخرى ، أو في مناطق لا تخضع لسيادة أي دولة. مثل الأمطار الحمضية المفترضة التي تحدث نتيجة للانبعاثات الناجمة عن التلوث الصناعي في الغلاف الجوي ، والتي تتلامس مع أشعة الشمس والماء ، يتم تحويلها إلى حمض مع سقوط الأمطار في الأراضي البعيدة عن المكان الذي تم إنتاج الملوثات به؛ كما يرجع الى أن المشكلات البيئية الأكثر خطورة لا يمكن حلها أو إدارتها من جانب دولة من جانب واحد ، ولكنها تتطلب تعاونًا دوليًا بين الدول ، وفي أغلب الأحيان جهدًا مشتركًا بين الدول. وينطبق هذا دون استثناء على قضايا مثل الاحترار العالمي والتنوع البيولوجي والأرض التي تحمي نوعية الهواء والماء والتراب والمحيطات وإزالة الغابات وتصحر الارض وإدارة القمامة والنفايات الخطرة الأخرى ، وكذلك ترقق طبقة الأوزون.

مشكلة البحث

ونظرا لما يحدثه النشاط البشري من اثار سلبية على البيئة المحيطه به و الغلاف الجوي، بالاضافة الى المشكلات البيئية التي أنتجتها الصناعة والتكنولوجيا، أصبح من الضروري اجراء الابحاث و الدراسات التي تتعلق بالقضايا البيئية، لذلك تم اجراء البحث الحالي للتعرف على مفهوم البيئة و مكوناتها و الاجراءات القانونية المتبعة في حمايتها في المملكة العربية السعودية، حيث أخذت البيئة وقضاياها ووجوب حمايتها حيزا كبيرا من الاهتمام المحلي و الاقليمي و الدولي، لما لها من علاقة مفصلية بالحياة كافة الكائنات الحية، مما دفع الشعوب والدول نحو التكتل والتوجه نحو إقامة المؤتمرات وتنظيم الندوات العلمية المتخصصة وعقد المعاهدات المتعلقة بالبيئة و مشكلاتها.

اسئلة البحث

تم اعداد هذا البحث للاجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هي طبيعة النظام القانوني لحماية البيئة في المملكة العربية السعودية مقارنتا بنظام القانون الدولي لحماية البيئة؟

و يندرج من هذا السؤال الرئيس مجموعة من الاسئلة الفرعية، كما يلي:

- ما هي الانواع الاساسية للبيئة و مكوناتها؟
- ما هو الدور الذي قامت به المملكة العربية السعودية تجاه حماية البيئة؟
- ما هي اسباب قصور الهيئة العامة للارصاد و حماية البيئة في تطبيق قانون حماية البيئة؟
- هل تأثرت القوانين البيئية المحلية في المملكة العربية السعودية بالاتفاقات الاقليمية و العالمية لحماية البيئة؟

اهداف البحث

تتمثل اهداف البحث الحالي في التعرف على النظام القانوني لحماية البيئة في المملكة العربية السعودية و مقارنته بنظام القانون الدولي لحماية البيئة، و لعل من اهم اهداف البحث الحالي ما يلي:

1. التعرف على مفهوم البيئة و انواعها و مكوناتها الاساسية.
2. التعرف على الدور الذي قامت به المملكة العربية السعودية تجاه البيئة و حمايتها.
3. التعرف على اسباب قصور الهيئة العمة للارصاد و حماية البيئة في تطبيق قانون حماية البيئة.
4. ما مدى تأثر القوانين المحلية في المملكة العربية السعودية بالاتفاقات الاقليمية و العالمية لحماية البيئة.

اهمية البحث

تكم اهمية الدراسة الحالية في انه يحق لكل انسان ان يتمتع بالعيش في بيئة صحية خالية من التلوث و محمية من المخاطر التي تعود عليه بالمشاكل الصحية و النفسية، و من واجب الافراد و الدول محاولة المحافظة على البيئة و محاولة مكافحة التلوثها و التقليل من الاضرار الوخيمة التي يتسبب بها، و المحافظة على التنوع الطبيعي و اثره على حياة الافراد، كما تكمن اهميتها في تحديد العقوبات الرادعة في حق مرتكبي الجرائم البيئية في القانون البيئة السعودي و القانون الدولي لحماية البيئة.

منهجية البحث

و لتحقيق اهداف الدراسة التي تتمثل في التعرف على مفهوم البيئة و حمايتها في القانون السعودي و القانون الدولي العام، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن، حيث تم تحليل مضمون النصوص و الادبيات و الدراسات القانونية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.

اولا: ماهية البيئة و حمايتها

البيئة : الوسط والمكان الذي يعيش فيه الكائن الحي أو غيره من الكائنات الحية الأخرى، وهي تشكل في لفظها مجموع الظروف والعوامل التي تساعد الكائن الحي على بقائه ودوام حياته.

و قد عرف مصطلح البيئة منذ القدم، حيث كتب عنه العديد من العلماء العرب و الاغريق، و لعل اول من استخدم مصطلح البيئة هو العالم الالماني ارنست هايكل في عام (1866)، الذي عرف البيئة بانها ذلك العلم الذي يدرس العلاقة التي تربط الكائنات الحية مع بعضها و مع الوسط الذي يعيشون فيه. و يشتمل هذا المحيط على المؤثرات الحياتية الفكرية و السياسية و البيولوجية و الفيزيائية. (الملكاوي، 2008)

و تعرف البيئة في النظام العام للبيئة السعودي في عام(2001) بأنها " كل ما يحيط بالانسان من ماء وهواء ويابسة وفضاء خارجي ، وكل ما تحتويه هذه الوسائط من جماد ونبات وحيوان وأشكال مختلفة من طاقة ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية."

تمتلك المملكة العربية السعودية بيئة صحراوية ذات مناخ قاري مما يعني صعوبة الظروف البيئية السائدة في المنطقة، لذلك تم العمل على تشكيل مجموعة من الانظمة و التشريعات التي تعنى بالبيئة، و تعد انظمة حماية البيئة في المملكة العربية السعودية من القوانين و التشريعات التي تعمل على مراقبة و تقييم القضايا البيئية، و اعداد التقارير التي تبين الوضع الراهن للبيئة في السعودية، و تم تقسيم هذه الانظمة الى عدة مجموعات اهمها: النظام العام للبيئة، نظام المناطق المحمية، نظام المراعي و الغابات، نظام الاتجار بالاسمده و المخصبات

الزراعية، نظام مكافحة التصحر و التقليل من اثار الجفاف في السعودية، نظام اعداد و تنفيذ خطط الطوارئ. (عطوان، 2017)

ثانيا:عناصر البيئة

تتكون البيئة من مجموعة من العناصر الطبيعية كالماء و الهواء و الغابات، و العناصر الاصطناعية المنشأة بواسطة الانسان : (ايوبي، 2016)

1. **العناصر الطبيعية:** هي العناصر التي لم يستحدثها الانسان و انما هي العناصر التي سبقت وجود الانسان، و تتمثل هذه العناصر بما يلي:

أ. الماء: و هو مزيج ينتج من تفاعل غاز الهيدروجين مع غاز الاوكسجين، و يتميز هذا المركب بخواص فيزيائية و كيميائية و حيوية تجعله من اساسيات استمرارية الحياة على كوكب الارض، و يشكل الماء ما نسبته (17%) من المساحة الكلية للارض.

ب. الهواء: يعد الهواء عصب الحياة و اثمن مكون من مكونات البيئة، فهو يشكل الغلاف الجوى الذي يحيط بالارض، و يتكون من الغازات الاساسية التي تضمن استمرارية و ديمومة الحياة على الارض، لذا يجب العناية الحثيثه به و عدم تلويثه، حيث ان اي تغير يطرأ على مكوناته من الممكن ان يؤدي الى نتائج سلبية تؤثر على حياة الكائنات الحية.

ت. التربة: و هي خليط من الماء و الهواء و المواد العضوية و المعدنية التي تشكل الطبقة العلوية التي تغطي صخور القشرة الارضية، و تعد التربة من اهم مصادر الثروة الطبيعية المتجددة، و مقومات الكائنات الحية.

ث. التنوع الحيوي: و يعني تنوع انواع الكائنات الحية الموجودة ضمن النظام الايكولوجي، و تكمن اهمية و جوده في ان كل نوع من الكائنات الحية يمتلك وظيفة محددة في النظام الايكولوجي، مما يعني ان انقراض اي نوع من الكائنات الحية او اختفائه سيؤدي الى اختلال التوازن في النظام الايكولوجي و حدوث العديد من الاضرار البيئية.

2. **العناصر الاصطناعية (غير الطبيعية):** و هي العناصر و المكونات التي عمل الانسان على احداثها و ادخالها في البيئة عبر الزمن من ادوات و وسائل و نظم يمكن الاستفادة منها و استغلالها بتكلفة اقل من الموارد الطبيعية، و تتكون العناصر الاصطناعية من البنية الاساسية المادية من نظم و ادوات، كما تشمل استغلال الاراض بالزراعة و انشاء المناطق السكنية و التجارية و الصناعية و الخدماتيية و التنقيب فيها عن الثروات الطبيعية.

ثالثا: اقسام البيئة

يمكن تقسيم البيئة الى ثلاثة اقسام؛ البيئة البرية، و البيئة المائية، و البيئة الجوية.

1. **البيئة البرية:** و تشمل البيئة البرية على كل ما هو على اليابسة من طبقات صخرية و جبال و مباني و الغطاء النباتي من غابات و اشجار و محاصيل زراعية و حرائق، و تشمل البيئة البرية ايضا على الكائنات البرية التي تعيش على اليابسة كالانسان و الحيوانات سواء كانت من اكلات الاعشاب او من الحيوانات المفترسة و على اختلاف الفصائل التي تنتمي اليها. (الشيخلي، 2009)
2. **البيئة المائية:** و تشتمل على البحار و الانهار و المحيطات و البحيرات، بالاضافة الى الكائنات البحرية التي تعيش في الماء.
3. **البيئة الجوية:** و من اهم المكونات الاساسية في البيئة الجوية الغازات التي يتكون منها الغلاف الجوي و اهمها الهواء الذي لا يمكن استمرارية الحياة على الارض الا بوجوده، و تتكون البيئة الجوية من خمس طبقات جوية تبدأ بالاكسوسفير و تنتهي بطبقة التربوسفير. (الشيخلي، 2009)

رابعا: الجرائم المرتكبة في حق البيئة:

تعد الجرائم البيئية من اهم الجرائم المستحدثة التي ظهرت في اواخر العصر الحالي و التي تحتل مكانا واسعا بسبب سرعة انتشارها و امتداد اثرها على الانسان، تعبر الجرائم البيئية عن السلوكات الارادية و اللاإرادية المباشرة و غير المباشرة يصدر عن شخص مسؤول جنائيا، حيث يتسبب هذا السلوك بضرر يلحق بالبيئة يلحق بالكائنات الحية و يعرضها للخطر، و يخالف به من يرتكبه تكليفا ايجابيا او سلبينا. (الملكاوي، 2008)

و من اهم المخاطر الناتجه عن الجرائم البيئية هو تلوث البيئة و هو وجود مادة او اكثر من المواد التي تتسبب بطريقه مباشرة او غير مباشرة الى الاضرار بالصحة العامة و نوعية الحياة و رفاهية الكائنات الحية، كما يعد التدهور البيئي من المخاطر التي تنتج عن الجرائم البيئية، و التدهور هو التأثير السلبي على البيئة مما يؤدي الى التغير من طبيعتها و خصائصها العامة و اخلال التوازن الطبيعي بين مكوناتها، او فقد بعض خصائصها الجمالية و البصرية. و الكوارث البيئية كذلك فهي من اهم المخاطر فهي الحوادث التي ينجم منها ضرر بالبيئة و تحتاج مواجهتها الى امكانيات كبيرة و بنية تحتية عالية. (عوض و شحاته، 2018)

يمكن تصنيف الجرائم البيئية وفقا لطبيعتها القانونية الى :

1. جرائم بسيطة و جرائم الاعتياد.

فهناك العديد من الجرائم البيئية التي تندرج تحت جرائم الاعتياد التي تتم و تنتهي بمجرد ارتكاب السلوك الاجرامي، مثل القاء المصانع للمواد الكيميائية او المشعة في البحر او البيئات المائية مما يضر بتوازن النظام البيئي.

2. جرائم الوقتية و الجرائم المستمرة.

فالجريمة الوقتية تكون في حال ارتكاب الجريمة و انتهائها بمجرد اتيان الفعل، اما في حال استمرت الحالة الجنائية، فتصبح الجريمة مستمرة، و الهدف من استمرارها يكون في تدخل الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعا و متجددا. (اسلام، 2016)

رابعا: النظام العام للبيئة في المملكة العربية السعودية

تعد المملكة العربية السعودية واحدة من الدول التي اتجهة الى تأكيد مفهوم البيئة كقيمة في قوانينها و انظمتها، ففي عام 2001 و بموجب المرسوم الملكي رقم (12م) تم اصدار النظام العام للبيئة في المملكة العربية السعودية، حيث احتوى هذا النظام على (24) مادة تهتم بحماية البيئة في المملكة العربية السعودية و تم تكليف الرئاسة العامة للارصاد و حماية البيئة بتطبيق احكامه، و قد نصت احكامه و قوانينه على ما يلي: (عطوان، 2017)

1. متابعة الوضع البيئي و محاولة تقويمه، و العمل على تطوير وسائل و ادوات الرصد و جمع البيانات.
2. اعداد مقاييس حماية البيئة و اصدارها و متابعتها و تطويرها، و توثيق المعلومات البيئية و نشرها.
3. التأكد من التزام الافراد و المنظمات و المؤسسات العامة و الخاصه بالانظمة و المقاييس و المعايير البيئية، واعداد مشروعات هذه الانظمة التي تتعلق بمسؤولياتها، و اتخاذ الاجراءات اللازمة و التعاون مع الجهات المعنية المرخصة.
4. مراقبة المستجدات و التطورات التي تتعلق بالبيئة، و ادارتها على المستوى المحلي و الاقليمي و الدولي، و نشر الوعي البيئي على كافة المستويات.

اسباب القصور في تطبيق احكام قانون البيئة في المملكة العربية السعودية:

و على الرغم من وجود القوانين و التشريعات التي تتعلق بقضايا حماية البيئة، الا ان هنالك صعوبة في الالمام بجميع تلك القضايا، فمن المتعارف عليه ان الجرائم البيئية تتسم بصعوبة تحديد عناصرها و اركانها و شروط قيامها، و لعل من اهم اسباب القصور في تطبيق احكام قانون البيئة في المملكة العربية السعودية ما يلي:

1. تعدد الجهات التي تقوم بالاشراف على حماية البيئة كالرئاسة العامة للارصاد و حماية البيئة و وزارة البلدية و الشؤون القروية، و من الممكن ان يؤدي ذلك الى خلق خلافات فيما بينها و بالتالي عدم فاعلية الدور الرقابي لكل منها.

2. عدم امتلاك الرئاسة العامة للارصاد و حماية البيئة شخصية قانونية مستقله، فهي تتبع الى وزارة الدفاع و الطيران العام و المفتشية العامه.

3. العديد من المؤسسات و الوزارات الحكومية لم تمثل في مجلس البيئة رغم اهمية تمثيلها و ارتباط اعمالها بالقضايا البيئية، مثل الهيئة العامة للاستثمار و وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية و الهيئة الملكية للجبيل و ينبع و مصلحة الجمارك و وزارة التعليم و المؤسسة العامة للموانى، مما يعني عدم القدرة على اتمام المهام المطلوبة فيما يتعلق بحماية البيئة. (الشريف، 2015)

خامسا: البيئة في القانون الدولي

ابرمت مجموعة من الاتفاقيات الدولية العالمية و الاقليمية فيما يتعلق بحماية البيئة، حيث تم اجراء العديد من الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي تتعلق بالبيئة كاتفاقية لندن الدولية لمنع التلوث البحري بزيت البترول عام (1954)، و اتفاقية جنيف لقانون البحار عام (1958)، و اتفاقيات بروكسل عام (1969). و تعد الاتفاقيات الدولية من الامور الاساسية التي تعمل على تنظيم الوضع البيئي في مختلف الدول و القارات، و انطلاقا من المسؤولية الاخلاقية و الموضوعية فيما يتعلق بمخاطر البيئة عملت الامم المتحدة على عقد اليوم العالمي للبيئة لاول مرة في عام (1972) في استوكهولم. حيث تم تعريف حماية البيئة لاول مره في ذلك اليوم، و تم فرض القانون الدولي لحماية البيئة، حيث شمل هذا القانون الموارد و البيئة الطبيعية و عناصرها و الموارد و البيئة البشرية الصحية و الاجتماعية و غيرها. (ايوبي، 2016)

اسباب الحماية البيئية في القانون الدولي

1. الاسباب الجغرافية و الطبيعية.

على الرغم من قوة العديد من الدول الا انها تعجز عن حماية بيئتها بمفردها، و لان البيئة الانسانية وحدة واحدة لا تتجزأ عناصرها بين كل سكان الارض، فهي متصلة و مرتبطة مع بعضها البعض، فالمياه الاقليمية لدوله ما اليوم غدا من الممكن ان تكون لدولة اخرى و هذا ينطبق ايضا على الحيوانات البحرية و البرية و الطيور التي تهاجر من مكان الى اخر، و ينطبق كذلك على الالتلوث و الاضرار البيئية فالهواء الملوث في بيئة معينة بنتقل في الغلاف الجوي الى دول و قارات اخرى. لذلك هناك ضرورة الى وجود قوانين دولية لملاحقة التصرفات و الجرائم البيئية العابرة للحدود و القارات.

2. الاسباب العلمية و الفنية.

تكمن اهمية التعاون الدولي فيما يتعلق بحماية البيئة من خلال الاحتياجات العلمية و الفنية، من خلال تبادل المعلومات و الخبرات المكتسبه من التلوث للحفاظ على البيئات النظيفه و تقليل اخطار التلوث، فالدول النامية تحتاج الى خبرات الدول المتقدمة في ذلك، نظرا لضعف امكانياتها و نقص كوادرها المدربة و مواردها العلمية و المادية، و كذلك الدول المتقدمه بحاجة الى التعرف على خبرات الاخرين و تجاربهم في ما يتعلق بحماية البيئة، مما يعني ان التعاون الدولي في اطار القانون الدولي للبيئة يساعد في حماية البيئة الانسانية.

3. الاسباب التي تتعلق بالثروات الطبيعية المشتركة لدولتين او اكثر.

تكمن اهمية التعاون الدولي لحماية البيئة في استغلال الموارد و الثروات البطبيعية التي تشترك فيها دولتان او مجموعة من الدول؛ كالبحار و الانهار و المياه الجوفية، حيث لا يمكن حماية هذه الموارد و الحفاظ عليها الا من خلال التعاون المشترك متعدد الاطراف،مما يعني انه لا يسمح لدوله ان تتخذ اجراءات و تدابير الحماية البيئية بشكل منفرد بل يجب ان تكون القرارات و الاجراءات مشتركة بين جميع الدول المعنية. (المسيكان، 2012)

نص القانون الدولي العام على مجموعة من الامور التي يجب الاهتمام بها كالحماية الغابات الخضراء و العمل على زيادتها، و المشاركة في تطوير التعليم و البرامج التدريبية و التوعوية في مجال حماية البيئة و التغير مناخي، و اقامة نظام و مناهج بحث لقدير نسبة انبعاث الغازات المسببة للتلوث البيئي و الاثار السلبية الناجمة عنها.

في الواقع ان قواعد القانون الدولي العام لا تزال تفتقر الى القوة في الزام الدول على الاعتراف به، مما يعني ان عمل هذه المؤتمرات و الندوات و القرارات الدولية ليست لا مجموعة من التوصيات للدول، حيث يكون لدولة الحرية الكاملة في قبول و تطبيق هذه القوانين او رفضها، و يعود ذلك لعدم وجود سلطه قضائية لها الحق في فرض القانون على كافة الدول في مختلف القارات.

سادسا: الدراسات السابقة

اهتم العديد من الباحثين و الاكاديمين بما يتعلق بموضوع الدراسة الحالية و حماية البيئة من التلوث و الجرائم البيئية لما يترتب عليها من اثار سلبية على ديمومة الحياة و استمراريتها و على صحة الانسان، فيما يلي سرد لبعض الدراسات التي تتعلق بموضوع البحث الحالي:

دراسة عطوان (2017) التي كانت بعنوان "النظام القانوني لحماية البيئة في دول مجلس التعاون الخليجي" التي تهدف الى التعرف على مفهوم البيئة في النظم القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي، و تحديد موقف القوانين المنظمة لحماية البيئة في دول مجلس التعاون الخليجي، و لتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن، و طبقت الدراسة على دول مجلس التعاون الخليجي، و اظهرت نتائج الدراسة ان حماية البيئة تعد موضع اهتمام لدى الكثير من دول العالم خلال العقدين الاخيرين، كما اظهرت النتائج ان دول مجلس التعاون الخليجي قد ادركت مخاظر البيئة التي تهدد المنطقة. حيث عملت على وضع بعض العقوبات في انظمة الدول، و في ضوء هذه النتائج اوصت الدراسة بضرورة وجود انظمة متعددة تتعلق بالبيئة، و ضرورة فرض العقوبات بموجب بعض تشريعات البيئة العامة في دول مجلس التعاون الخليجي.

و في دراسة امبارك (2017) التي كان عنوانها **"المسؤولية الدولية عن حماية البيئة –دراسة مقارنة-"** حيث هدفت الدراسة الى التعرف على الدور الذي قامت به الامم المتحدة و المنظمات التابعة لها تجاه البيئة، بالاضافة الى التعرف على الاثر الاتفاقات الدولية و الاقليمية على القوانين المحلية في دولة الكويت، و لتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، و قد اظهرت نتائج الدراسة ان اثار التهديد البيئي قد تجاوزت حدود الدولة، كما اكدت الدراسة على ان التطور الكبير في وسائل النقل و الاتصالات عمل على تسرب الغازات من احد المفاعلات النووية و انتشار الفيروسات المعدية. و في ضوء هذه النتائج اوصت الدراسة بضرورة فرض

قواعد قانون البيئة تحمي بالدرجه الاولى مصلحة مشتركة تتعلق بالتراث الانساني، كما اوصت بضرورة تفعيل القانون و تطبيقه على المتسببين في الجرائم التي تهدد ديمومة الحياة و استمراريتها.

و في دراسة ايوبي (2016) التي كان عنوانها "الحماية الدولية للبيئة من التلوث" حيث هدفت الى التعرف على مفهوم البيئة و التلوث البيئي في محاولة معرفة اسبابها و طرق مكافحتها، كما هدفت الى التعرف على الجهات الدولية و الاقليمية المتخصصة بحماية البيئة، و لتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث اظهرت نتائج الدراسة انه بالرغم من الاهتمام الدولي بالبيئة من خلال العديد من الوسائل القانونية الا ان خطر التلوث ما يزال قائم، مما يعني ضرورة تكثيف الجهود اكثر للتحكم بهذا الخطر، كما اكدت الدراسة على ان المنظمات الدولية العالمية و الاقليمية دور فاعل في مجال حماية البيئة، و ان نظام المسؤولية الدولية عمل على تقليل الاضرار البيئية من خلال اجبار الدول المخله بالقواعد البيئية بازالة الفعل الضار او من خلال تقديم تعويض عن تلك المسؤولية الدولية. و في ضوء هذه النتائج اوصت الدراسة بضرورة انشاء محكمة دولية تهتم بالقضايا البيئية و تحدد العقوبات المقررة لكل جريمة بيئية، كما اوصرت بضرورة البحث عن مصادر الطاقة المتجددة لتقليل من الاضرار البيئية.

و في دراسة المسيكان (2012) التي كان عنوانها **"حماية البيئة: دراسة مقارنة بين الشريعة و القانون الكويتي"** حيث هدفت الدراسة الى بيان شمولية الشريعة الاسلامية لمكونات البيئة الطبيعية و احكامها، بالاضافة الى تحديد ماهية البيئة من الناحيتين الشرعية و القانونية، و بيان الجزاءات المفروضة لحماية البيئة في الشريعة الاسلامية و القانون الكويتي، و لتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي المقارن، و قد اظهرت النتائج ان الشريعة الاسلامية تهتم بالتدابير التي تتعلق بحماية البيئة من التلوث و الاعتداء عليها، كما اكدت على ان عظمة الشريعة الاسلامية في مجال حماية البيئة تعود لاكثر من اربعة عشر قرنا، و ان قوانين حماية البيئة في الكويت و قواعدها تقوم على المزاوجة بين الافكار القانونية و الحقائق العلمية التي تتعلق بالبيئة. و في ضوء هذه النتائج اوصت الدراسة بضرورة نشر الفكر البيئي الاسلامي، و ضرورة تعديل قواعد قانون حماية البيئة الكويتي.

التعقيب على الدراسات السابقة

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فهي تهدف الى التعرف على مفهوم البيئة و انواها و مكوناتها الاساسية، بالاضافة الى التعرف على القانون البيئي في المطبق في المملكة العربية السعودية و القانون العام الدولي، اما الدراسات السابقة فهدفت الى بيان شمولية الشريعة الاسلامية لمكونات البيئة و احكامها كما في دراسة المسيكان (2012)، اما دراسة ايوبي (2016) هدفت الى التعرف على مفهوم البيئة و التلوث البيئي في محاولة معرفة اسبابها و طرق مكافحتها و التعرف على الجهات الدولية و الاقليمية المتخصصة بحماية البيئة، اما دراسة

امبارك (2017) فهدفت الى التعرف على الدور الذي قامت به الامم المتحدة و المنظمات التابعة لها تجاه البيئة و التعرف على الاثر الاتفاقات الدولية و الاقليمية على القوانين المحلية في دولة الكويت، اما دراسة عطوان (2017) فهدفت الى التعرف على مفهوم البيئة في النظم القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي و تحديد موقف القوانين المنظمة لحماية البيئة في دول مجلس التعاون الخليجي. الا ان البحث الحالي اتفق مع الدراسات السابقة في اختيار المنهج المتبع في تحقيق اهداف البحث و الاجابة على تساؤلاته حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن.

النتائج البحث

هدف البحث الحالي الى التعرف على مفهوم البيئة و انواعها كالبيئة البرية و البيئة البحرية و البيئة الجوية بالاضافة الى التعرف على مكوناتها الاساسية التي تتمثل بالعناصر الطبيعية كالماء و الهواء و التربة و التنوع الحيوي (الكائنات الحية) و العناصر غير الطبيعية التي يحدثها الانسان، كم تم في هذا البحث التعرف على بعض انواع الجرائم المرتكبة في حق البيئة كالجرائم البسيطة و جرائم الاعتياد و الجرائم الوقتية و الجرائم المستمرة، كما عمل البحث على تحديد بعض الوظائف التي تقوم بها الهيئة العامة للارصاد و حماية البيئة في المملكة العربية السعودية نحو حماية البيئة كالعمل على متابعة الوضع البيئي و محاولة تقويمه، و تطوير وسائل و ادوات الرصد و جمع البيانات، و اعداد مقاييس حماية البيئة و اصدارها و متابعتها و تطويرها، و توثيق المعلومات البيئية و نشرها، مراقبة المستجدات و التطورات التي تتعلق بالبيئة، و ادارتها على المستوى المحلي و الاقليمي و الدولي، و نشر الوعي البيئي على كافة المستويات، التأكد من التزام الافراد و المنظمات و المؤسسات العامة و الخاصه بالانظمة و المقاييس و المعايير البيئية، واعداد مشروعات هذه الانظمة التي تتعلق بمسؤولياتها، و اتخاذ الاجراءات اللازمة و التعاون مع الجهات المعنية المرخصة. كما تبين ان المملكة العربية السعودية متمثلتا بالهيئة العامة تعاني من صعوبة في تطبيق قانون حماية البيئة، كما انها تعاني من وجود العديد من القضايا و الجرائم البيئية التي ترتكب في حق البيئة من قبل الافراد و المؤسسات، بالاضافة الى ذلك تم التعرف على الاسباب التي جعلت من مفهوم حماية البيئة قضية تحتل مكانتا مهمة في القانون الدولي كالاسباب الجغرافية و الطبيعية و الاسباب العلمية و الفنية و الاسباب التي تتعلق بالثروات المشتركة بين دولتين او اكثر.

قائمة المراجع

ابتسام سعيد الملكاوي. (2008). *جريمة تلويث البيئة -دراسة مقارنه-* (الإصدار الطبعة الاولى). الاردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع .

العربي ايوبي. (2016). *الحماية الدولية للبيئة من التلوث*. اطروحة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية .

بثينة نور الدين عطوان. (2017). *النظام القانوني لحماية البيئة في مجلس التعاون الخليجي*. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية .

سلمي محمد اسلام. (2016). *الجرائم الماسة بالبيئة في التشريع الجزائري*. جامعة محمد خضير- بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الجزائر.

عبدالقادر الشيخلي. (2009). *حماية البيئة* (الإصدار الطبعة الاولى). منشورات الحلبي الحقوقية .

علواني امبارك. (2017). *المسؤولية الدولية عن حماية البيئة -دراسة مقارنه-*. اطروحت ماجستير ، جامعة محمد خضير -بسكرة-، كلية الحقوق و العلوم السياسية .

محمد حسان عوض، و حسن احمد شحاته. (2018). *قضية المناخ و تخديات العولمة البيئية*. جامعة الازهر ، كلية العلوم ، مصر .

محمد عبدالله المسيكان. (2012). *حماية البيئة: دراسة مقارنة بين الشريعة و القانون الكويتي*. جامعة الشرق الاوسط ، كلية الحقوق ، الكويت.

نايف بن سلطان الشريف. (2015). *جرائم البيئة و عقوباتها في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة*. جامعة الملك سعود، كلية الاقتصاد و الادارة ، المملكة العربية السعودية.